



22 نوفمبر 2021
الأصل: بالإنكليزية

مشروع الرأي 2: توفير توصيلية ميسورة التكلفة وأمنة لتعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل التنمية المستدامة

إن المنتدى العالمي السادس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جنيف، 2021)،

إذ يذكّر

- (أ) بالقرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) بعنوان "تحويل عالما: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛
- (ب) بالقرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة: الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS)؛
- (ج) بإعلان مبادئ جنيف وخطة عمل جنيف اللذين تم اعتمادهما في عام 2003، وبالتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين تم اعتمادهما في تونس عام 2005، والتي صدقت عليها جميعاً الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)؛
- (د) بالقرار 101 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت؛
- (هـ) [بالقرار 102 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت وإدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك إدارة أسماء الميادين والعناوين]؛
- (و) بالقرار 130 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تعزيز دور الاتحاد في مجال بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (ز) بالقرار 137 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن نشر شبكات الجيل التالي في البلدان النامية؛
- (ح) بالقرار 200 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن برنامج التوصيل في 2030 من أجل الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية؛
- (ط) بالقرار 203 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن التوصيلية بشبكات النطاق العريض،

وإذ يدرك

- (أ) أن خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة ستشكل أساس الاقتصاد الرقمي في المستقبل وتتيح تطورات التكنولوجيات والخدمات بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتكنولوجيا الجيل الخامس، والبيانات الضخمة، والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت؛
- (ب) أنه لتحقيق مثل هذه التطورات في التكنولوجيات والخدمات، بما فيها الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتكنولوجيا الجيل الخامس، والبيانات الضخمة، والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت، في سياق نهج تعدد أصحاب المصلحة، من المهم زيادة وعيفرادى المستعملين وأصحاب المصلحة الآخرين بمخاطر الأمن السيبراني والمخاطر الأخرى ذات الصلة، واتخاذ تدابير لمواصلة بناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (ج) أن الحكومات تسعى إلى تحقيق التحول الرقمي من خلال اعتماد خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة لتقديم الخدمات للجمهور، مع الاعتراف بأن بناء الثقة والأمن في تلك الخدمات أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد؛

(د) أن التشجيع على نشر شبكات الجيل التالي، بما في ذلك شبكات الجيل الخامس وغيرها من شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، لا سيما في المناطق غير المخدومة والشريحة الخدمات، أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة؛

(هـ) أن للقطاع الخاص دوراً رائداً في نشر شبكات الجيل الخامس وغيرها من شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، بما في ذلك التكنولوجيات غير الأرضية مثل التكنولوجيا الساتلية، وأنه يستكشف الابتكارات في التكنولوجيا ونماذج الأعمال جنباً إلى جنب مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الحكومات والهيئات الأكاديمية والمجتمع المدني؛

(و) أن خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة تتطور بسرعة، مما يؤدي إلى فرص وتحديات جديدة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك واضعو السياسات، مثل تلك المتعلقة ببناء الثقة والأمن في استخدام هذه التكنولوجيات؛

(ز) أن هناك فجوة رقمية لا تزال قائمة بين شرائح معينة من السكان الذين يستطيعون النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة وتحمل تكاليفها واعتمادها وأولئك الذين لا يستطيعون ذلك، وأن العوائق التي تعترض نفاذ النساء والفتيات واستخدامهن لها تؤثر، بشكل خاص، على الرخاء وتحد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة؛

(ح) أن واضعي السياسات يمكن أن يساعدوا في توصيل غير الموصولين من خلال تهيئة بيئة سياساتية تمكينية تشجع وتدعم استثمارات وابتكارات القطاع الخاص؛

(ط) أن أطر مثل البرنامج العالمي للأمن السيبراني (GCA) للاتحاد يمكن أن تشجع الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي في هذا الصدد؛

(ي) أن للاتحاد، بصفته الميسر الرئيسي لخط العمل جيم5 للقيمة العالمية لمجتمع المعلومات، دوراً هاماً في بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال التنفيذ المستمر لقرارات الاتحاد ذات الصلة وعمل لجان الدراسات المخصصة والمسائل ذات الصلة،

وإذ يعيد تأكيد

(أ) أهمية الاتصالات والنفاذ إلى وسائل الاتصالات للجميع؛

(ب) الحاجة إلى تعاون عالمي أكبر بين أصحاب المصلحة المتعددين لسد الفجوة الرقمية والحد من التحديات المتعلقة ببناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يشير إلى

دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة وخارطة طريق الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التعاون الرقمي لتوفير نفاذ عالمي وبأسعار ميسورة إلى الإنترنت بحلول عام 2030،

يعرب عن الرأي التالي

(أ) أنه ينبغي لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات، السعي إلى العمل على بناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك من خلال أطر مثل البرنامج العالمي للأمن السيبراني، وفي سياق إتاحة التطورات في استخدام التكنولوجيات والخدمات، بما في ذلك تكنولوجيا الجيل الخامس، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت؛

(ب) أن هناك حاجة إلى تعاون أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد العالمي لإتاحة تطورات التكنولوجيات والخدمات، بما في ذلك تكنولوجيا الجيل الخامس، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت، في سياق زيادة التوصلية الميسورة التكلفة وبناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ج) أن للاستثمار في البنية التحتية، ولا سيما في النطاق العريض والبنية التحتية لتكنولوجيا الجيل الخامس، دوراً أساسياً في تعزيز التوصلية الميسورة التكلفة وفي تعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل التنمية المستدامة؛

د) أنه ينبغي لجميع أصحاب المصلحة [السعي إلى حماية [المعلومات المحددة لهوية الأشخاص] [الخصوصية] والحد من مواطن الضعف، و] العمل على تعزيز الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان حماية الفئات المهمشة والفئات السكانية الضعيفة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة، بما في ذلك النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والسكان الأصليين؛

هـ) أن جهود أصحاب المصلحة المتعددين لبناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضرورية لضمان حلول زيادة التوصلية من أجل التنمية المستدامة؛

و) أنه ينبغي للاتحاد أن يواصل، في إطار ولايته، التعاون بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة في المجالات ذات الصلة المتعلقة ببناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ز) أنه يمكن استخدام السياسات التالية لتعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل التنمية المستدامة:

'1' ترشيد العمليات لتسهيل نشر شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك سياسات النفاذ إلى حقوق الارتفاق والقواعد الأخرى التي قد تؤثر على نشر شبكات الجيل التالي؛

'2' توعية جميع مستويات المجتمع - ولا سيما الموظفين الحكوميين المحليين المسؤولين عن السماح بالبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية - بأهمية توصيلية الجيل التالي للتقدم الاجتماعي والاقتصادي ومعايير السلامة المحددة فيما يتعلق بانبعثات المجالات الكهرمغناطيسية؛

'3' توفير الطيف الكافي لمجموعة واسعة من تكنولوجيات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، بما في ذلك تكنولوجيا الجيل الخامس، في نطاقات التردد العالية والمتوسطة والمنخفضة؛

'4' تحديث الأطر التنظيمية المطبقة على البنية التحتية للخلايا الصغيرة، وهو أمر ضروري لنشر خدمات الجيل التالي بما في ذلك تكنولوجيا الجيل الخامس، والاعتراف بأنه ليست كل القواعد المطبقة على أبراج الخلايا الكبيرة مناسبة لنشر الخلايا الصغيرة؛

'5' رسم خرائط تغطية الشبكات القائمة من أجل تحديد الأماكن التي تتوفر فيها خدمة النطاق العريض حالياً، والأماكن التي لا تزال تحتاج إليها، واستخدام تلك المعلومات لتوجيه وتشكيل السياسات المناسبة؛

'6' التأكد من أن النفاذ إلى التوصلية الشبكية، بما في ذلك الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، مدرج بالكامل في خطط واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وأنه معترف به كمحور للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد،

يدعو الدول الأعضاء إلى

1 النظر فيما إذا كان اعتماد السياسات المذكورة أعلاه سيسهم في التنمية المستدامة في سياقها الوطني؛

2 مواصلة تعزيز التوصلية الميسورة التكلفة، كشرط أساسي لتعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل التنمية المستدامة؛

3 النظر في الكيفية التي يمكن أن يدعم بها استخدام الخدمات الرقمية المشتركة التنمية المستدامة عن طريق خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وتحسين عروض الخدمات، وتمكين الوصول إلى أسواق جديدة، لا سيما في مجالات مثل نشر شبكات الجيل الخامس؛

4 النظر في اعتماد تدابير سياساتية وتنظيمية تسهل نشر البنى التحتية في المناطق الريفية والمعزولة، بما في ذلك تقاسم البنى التحتية والتوصيل البيني وكفاءة استخدام الطيف،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة الآخرين إلى التعاون في العمل من أجل

1 تعزيز الروابط الحالية بين خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي يعتبر الاتحاد الدولي للاتصالات الميسر الرئيسي لها (جيم2 وجيم4 وجيم5 وجيم6) وأهداف ومقاصد التنمية المستدامة؛

2 النظر في السياسات التي تعود بالنفع على المواطنين والشركات والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، لا سيما في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وتكنولوجيا الجيل الخامس والبيانات الضخمة والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت؛

- 3 زيادة الاستثمار في نشر البنى التحتية للشبكات، بما في ذلك تكنولوجيايات الجيل الخامس والجيل التالي، بهدف تحقيق النفاذ الشامل، مما يستدعي تعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة؛
- 4 مواصلة تبادل خبراتهم الخاصة في مجال نشر البنى التحتية الأرضية وغير الأرضية لسد الفجوة الرقمية، في إطار المناقشات الجارية في الاتحاد بشأن تعزيز التنمية المستدامة؛
- 5 مواصلة العمل بشكل تعاوني وبناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك في تطبيق خدمات وتكنولوجيايات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة؛
- 6 تعزيز المبادرات الجديدة والتي يمكنها إحداث تحول من أجل تسريع التوصيلية، مثل مبادرة GIGA للاتحاد واليونيسف، والتحالف الرقمي للشراكة من أجل التوصيل للاتحاد،

يدعو الأمين العام

إلى مواصلة تيسير وتعزيز جهود الاتحاد لتعزيز التوصيلية الشاملة والميسورة التكلفة والأمنة من أجل التنمية المستدامة، من خلال خدمات وتكنولوجيايات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل التنمية المستدامة.
